الإجابة النموذجية لمادة القانون الإداري

الإجـــابة الأولى :

إن النظام العام وفقا للمدلول الضيق تحمل معنى النظام المادي الملموس الذي يعد بمثابة حالة واقعية مناهضة للفوضى.

وبالنظر للتطورات الحاصلة التي تعرفها مختلف المجتمعات والأنظمة، فقد امتد النظام العام ليشمل مجالات جديدة من أهمها الجمال الرونقي للمدينة استجابة للمتطلبات الحضارية والتقدم والرقي.

وعليه فإن المحافظة على جمال الرونق في المدينة أصبحت من الأهداف الحديثة للضبط الإداري. فالإدارة مسؤولة عن حماية مشاعر الفرد وطمأنينته ورضائه والحفاظ على الجمال، فوجب عليها المحافظة على التناسق العمراني وما قد يصيبه من تشوه من بناء الفوضوي وأشغال البناء غير المكتملة وعليه السهر على حماية الساحات والمساحات الخضراء.

وقد اعترف القضاء الإداري في فرنسا بشرعية لائحة الضبط التي تحظر توزيع المنشورات على المارة في الشوارع خشية إلقائها بعد قراءتها مما يشوه الطرق العامة.

وينص كل من قانون البلدية والولاية على إجراءات في مجال البيئة ونظافة الأبنية والشوارع والساحات لتوفير ظروف مناسبة للعيش الكريم.

وعند تجولنا في مدننا نلحظ أن هذا الجانب غير محترم نظرا لعدم تفعيل الإجراءات وغياب الوعي.

ومن مظاهر النظام الجمالي أيضا الحفاظ على الأماكن الأثرية والتاريخية.

الإجابة الثانيـــة

تساهم رقمنة الإدارة في تحقيق المبادئ التي تحكم المرافق العامة كما يبدو من خلال التفصيل التالي:

- مبدأ استمرارية المرفق العام : حتى بعد انتهاء الدوام، وخلال العطلة الأسبوعية تساهم المنصات الإلكترونية والتطبيقات في خدمة المواطن على مدار اليوم كخدمة التصريح بالضياع.

- مبدأ المساواة أمام المرافق العامة: تسمح الرقمنة بمعاملة موحدة لجميع المواطنين. وبالتالي فهي تحارب المحسوبية والرشوة ومثالها المعالجة الرقمية لمسابقات التوظيف.
- مبدأ قابلية المرفق العام للتغير والتكيف: يساعد التطور الرقمي الحاصل المرفق على الارتقاء بخدماته، كما هو الحال مثلا بالنسبة لمنصة بروغرس التي تسمح للطالب مثلا بالتسجيل في الجامعة دون عناء التنقل.

وعليه فإدخال الرقمنة ساعد المرفق العام على الالتزام أكثر بمبادئه التي تحكمه. وسمح له بتحقيق الشفافية من جهة و فعالية وسرعة في إنجاز مهامه من جهة أخرى.

<u>الإجـــابة الثـــالثـــة</u> : نركز على ما يلي

6 أوجه اختلاف للتفرقة :

الضبط الإداري	المرفق العام
نشأ مع ظهور الدولة (الحارسة)	ظهر مع الدولة المتدخلة
نشاط سلبي للإدارة	نشاط إيجابي للدولة
أوامر وقرارات الضبط الإداري ملزمة وإجبارية	عقود اتفاقية
الهدف تحقيق النظام العام	الهدف تحقيق المصلحة العامة
تحتكره الدولة	يمكن أن يسيره الأفراد
يطعن فيه أمام القضاء الإداري	منازعاته تكون أمام جهات القضاء الإداري والعادي.

<u>الإجابة الرابعـــة :</u> نركز على ما يلي

يستهدف كل من الضبط الإداري والمرفق العام تحقيق الصحة العامة وهما يكملان بعضهما. غير أن الضبط الإداري يستهدف الصحة العامة لضمان النظام العام التقليدي الذي يتعلق بالمهام الحيوية للدولة. من خلال الحفاظ على صحة المجتمع وسلامته من الأمراض من خلال مكافحة الأمراض المعدية وانتشار الأوبئة والتلوث و القضاء على الحيوانات والحشرات الضارة.

وعليه فالإجراءات هنا تكتسي طابع الإلزام من خلال اتخاذ قرارات أحادية الجانب تتميز بطابعها السلطوي تصل حد التنفيذ الجبري. وكأهم مثال على ذلك : إجراءات وتدابير كوفيد 19.

أما المرفق العام فينظر للصحة العامة باعتبارها مصلحة عامة ومن ثم فهو يعمل على رعايتها وترقيتها من أجل الحفاظ وتحسين مستوى صحة الإنسان، وهو ما تقوم به المستشفيات والعيادات العامة. وتوفير الكادر الطبي والأدوية اللازمة. والوسيلة القانونية المتخذة لذلك هي التعاقد.